من حق مساهمي الشركات مساءلة مدقق الحساب إذا ثبت تقصيره أو تواطؤه مع الإدارة

طلال أبو غزالة: الأسوأ لم يبدأ بعد

مطلوب مجلس من القاطعين العام والخاص للتحوط من للأزمة الأصعب التي ستصيب الاقتصاد الحقيقي

يعتقد الخبير الاقتصادي والمحاسبي طلال أبو غزالة ان الأزمة الاقتصادية العالمية وارتداداتها الأقليمية لم تصل ذروتها وأن الأسواء لم يبدأ بعد. ولا يرى حاجة للأنشغال بما أصاب سوقي الأسهم والعقار لأنها حسب وصفه أسواق وهمية ولا ضرر بالغا تأثرها حيث الأهم هو اليقظة والتحوط لما هو مقبل عندما يمرض الاقتصاد الحقيقي.

ويرى أبوغزالة أن الحل الأصوب من وجهة نظره هو تشكيل مجلس من القطاع الخاصين العام والخاص يمثل فيه أهل الخبرة من كل قطاع يضعون الحلول القطاعية وليس وضع حلول جملة واحدة لمعالجة جميع القطاعات.

ويرى أبو غزالة أنه ينبغي أن يتصدى المساهمون لمساءلة مدقق الحسابات اذا ثبت تقصيره أو تواطؤه مع إدارة الشركة، متوقعا كما كبيرا من الدعاوي القضائية سترفع ضد مدققي حسابات، لاسيما اذا أفلست شركات، مشيرا في هذا الصدد الى ان الهيئات المهنية المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة موغلة في التقصير. وفي تقديره أن الأزمة المالية أصحبت مشجيا لبعض الشركات تعلق عليه فشلها أو قراراتها السلبية السابقة، مشيرا الى ان سقوط شركتين أو ثلاث يجب ألا يكون مصدر قلق لصناع القرار، فالحلول توضع ومن لا يستفيد منها ولا يستطيع الاستمرار فلا بأس من سقوطه.

ويصف الهيئات المهنية المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة بأنها كانت مقصرة، وسينتج عن ذلك مع الأسف قضايا كثيرة سترفع ضد مكاتب المحاسبة ومدققي الحسابات لاسيما في أميركا على وجه التحديد، ستسائلها عن مسؤوليتها في مراجعة حسابات الشركات التي أفلست والأخرى المقبلة على المصير نفسه، وقد سجلت بالفعل عدة دعاوى في هذا الشأن ضد مكاتب كثيرة، حتما ستسدد فاتورة قصور معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بتغطية موضوع المشتقات تحديدا والتي لم تعالجها هذه المعايير بالقدر الكافي من الرقابة وما نسميه بإجراءات التحقق وأيضا من حيث الشفافية.

ويرى المشكلة بالطبع اكبر في الغرب منها هنا، لان التعامل في المشتقات كان محدود جدا في المنطقة ويقتصر فقط على التداول، ولذلك لا يرى مشكلة حقيقية هنا مع مكاتب المحاسبة، كون الأمر يختلف عن اميركا، ففي اميركا انت تتعامل مع الشركة المنتجة لهذه المشتقات التي كان يتوجب عليها التحقق من هذه المنتجات، بينما هنا انت فقط تتعامل مع المشتقات تداولا.

وفي الجانب الأخلاقي او المسلكي لمكاتب التدقيق فأنه تحكمه ايضا معايير دولية. فبالاضافة الى معايير المحاسبة الدولية هناك معايير السلوك وتحدد هذه المعايير مسؤولية المدقق المسلكية، بينما اذا تحدثنا عن الجانب الاخلاقي فنحن نقصد هنا تواطؤا او تغطية او تزويرا او تقصيرا مقصودا، وكلها امور يحاسب عليها مدقق الحسابات بالتأكيد اذا ثبت تورط المدقق فيها ولم يلفت النظر اليها.

المدقق مسؤول عن اي تقصير واي خطأ مقصود وعن اي تواطؤ مع الشركة، وكذلك عن اي عمل مهني لم يسلك فيه مسلكا مهنيا، ومن حق بقية المساهمين مساءلته،قيمة مدقق الحسابات والحاجة اليه تنتفيان اذا لم يكن مسؤولا ومهنيا ومحايدا، واذا لم تكن عليه مسؤولية ولم يكن قديرا واميناً، فما الفائدة اذا في ان تدقق الميزانية من قبل جهة غير محايدة؟!

ويستذكر أبو غزالة عندما عمل في مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمحاسبة قائلاً: يومها طرحت اقتراحا حول مسؤولية مدقق الحسابات وقلت ان لدينا معايير محاسبة ومعايير تدقيق لكل شيء إلا موضوعين اساسيين: مسؤولية مدقق الحسابات، وتأهيل مدقق الحسابات، ما المؤهلات التي تجعلنا نعترف بأن هذا المدقق مؤهل ويستطيع القيام بمهمته على الوجه الاكمل، الى ان وصلت الى حدود مسؤولية مدقق الحسابات، رفض اقتراحي بالاجماع من قبل كبريات مكاتب التدقيق في العالم، حيث رأى هؤلاء ان وضع معايير لحدود المسؤولية سيفتح بوابة من جهنم على مكاتب التدقيق وستصبح مسؤولة عن كل شيء. مسؤوليتنا تفرض ان نحدد معايير لمسؤولية المدقق نعتمد عليها كمدققين اولا، يمكن ان تكون مرجعية للجهة القضائية التي يمكن ان ترجع اليها عند مساءلة المدقق اذا سجلت دعاوى ضده. برأيي، نحن لسنا امام ازمة مالية فحسب، نحن امام عملية تحول تاريخية في كل ما يمكن ان يرتبط بالاقتصاد، ومن بينها بالطبع خدمات المحاسبة وتدقيق الحسابات وحتى سرية المصارف ستخضع لمعايير جديدة، لن تعود هناك سرية مطلقة وهذا سيطال درجة السرية المصرفية حتى في سويسرا، لن يستطيع المدقق ان يتحجج بانه لم يستطع ان يطلع على حساب ما بداعي السرية.

تقييم الموجودات

وفي موضوع تقييم الموجودات يقول أبو غزالة: ثمة من ينادي الآن بان توضع معايير جديدة للتقييم، وانا أؤكد انه حان الوقت لأن يعاد النظر جذريا في طرق التقييم الحالية وان تكون هناك الزامية للشركات المالية وللمدققين بمعايير محددة، فعندما اقول ان هذا السهم قيمته الاسمية دولار او قيمة شرائه 10 دولارات، وقيمته السوقية 100 دولار، فسنجد انفسنا امام سلسلة طويلة من التقييمات فأيها نعتمد اذا؟ من الضروري ان تقيم الموجودات في نهاية السنة تقييما حقيقيا ليس بالقيمة التي تم الشراء وفقها ولا بقيمة التكلفة، ولا حتى بالقيمة السوقية، صحيح ان السهم مقيم بقيمة سوقية، لكن قيمة السوق في الحقيقة هي صفر، كما يقول وارن بافيت: قيمة الاوراق المالية هي لا شيء من لا شيء بقيمة لا شيء، بالنسبة لتقييم الاسهم، وهناك طبعا تقييم سندات وعقارات واسهم الشهرة وغيرها، يجب ان يقيم السهم من خلال ربطه بقيمة الشركة المصدرة لهذا السهم، بمعنى انه في حال تقسيم موجودات الشركة على عدد الاسهم اوضحت ان قيمة السهم الواحد 5 دولارات، لا يتعين معها ان اقول اني اشتريت السهم بـ15 دولارا، ويجب ان يدرج في الميزانية بهذه القيمة، الحقيقة ان اي ارتفاع في قيمة السهم هو نتيجة مضاربات وفي النهاية هذه المضاربة ستعيد السهم الى قيمته الحقيقية.

لا نستطيع خلق معايير خاصة بنا، لانك عندما تصدر تقريرك ماذا ستقول، بموجب المعايير المحلية؟ لن يقبلها العالم وستصبح مشكلة بالنسبة للشركات التي ادققها بان اربطها بمعايير غير معروفة لبقية العالم، المطلوب، باعتباري الممثل الوحيد للمهنة في هذا المجلس الدولي عن المنطقة العربية، يجب ان نضغط في هذا الموضوع حماية للمستثمر وحماية لنا كمدققين، يجب ان نلتزم بالمعايير الدولية التي يجب ان تتغير الى ان تتطور، بإمكان الجهات الحكومية المعنية ان تصدر تعليمات تنظيمية رقابية لاننا في شهادتنا دائما نقول ان هذه البيانات اعدت وفقا للمعايير الدولية وحسب القوانين المرعية، بالتالي عندما ندقق الميزانية لدينا معياران اساسيان للالتزام بهما هما: مجموعة المعايير الدولية، ومجموعة القرارات الحكومية، ما يجب عمله هنا اذن هو من قبل السلطات الرسمية لاصدار تعليمات ملزمة وليس كمعايير محاسبة، بعض الدول حاولت ان تخلق معايير خاصة بها ولم تنجح في ذلك.

ويضيف أنه في المعايير الدولية المطلوب الالتزام بالحد الادنى، فاذا جاءت الدولة ووضعت حدا اعلى فانا كمدقق التزم بالحد الاعلى، ثم المعايير الدولية تقول انها معايير عامة ويجب اضافة ما يسمى بالمحتوى الوطني اليها، مثل قوانين الزكاة على سبيل المثال، وانا انصح اجهزة الرقابة على المهنة التي قد تكون وزارة التجارة او غيرها تضع انظمة تلزم بها الشركة والمدقق تحمي من خلالها المستثمر الى ان تتطور المعايير الدولية.

حان الوقت لإعادة النظر جذرياً بطرق تقييم الموجودات وإلزام الشركات والمدققين بمعايير محددة